Dirasat: *Educational Sciences*, Volume 47, No. 4, 2020

Deanship of Scientific Research

Building a Measure of Digital Citizenship Values among Social Media Users

Maryam Alqahtani
Ministry of Education,Kuwait.

Received: 23/9/2019
Revised: 19/1/2020
Accepted: 1/3/2020
Published: 1/12/2020

Citation: Alqahtani, M. .(2020) . Building a measure of digital citizenship values among social media users. *Dirasat: Educational Sciences*, 47(4), 162–176. Retrieved from https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Edu/article/view/2449

© 2020 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract
This study aimed to build a measure of digital citizenship among users of social networking sites, and the society of the study consisted of (3.10) million active users within the country of Kuwait, including (29%) females and (71%) males. The sample of the study consisted of (12356) users of those who use social networking sites such as (Twitter, Instagram, Snapchat). The current study relied on the descriptive analytical method to reach the standard of digital citizenship, the scale included in its final form (56) items distributed on (6) dimensions digital etiquette, netiquette, digital access, digital rights, responsibilities, digital health & Wellness, digital commerce and digital security (self-protection). The study reached for the following results. First, the validity of the scale was verified in three ways: content validity (veracity of arbitrators), factor analysis, and internal consistency. Second, the reliability of the scale was verified in three ways: repeat method, half way, and internal consistency using the Cronbach Alpha equation. The results related to the performance standards of social media users showed that there were no differences in the levels of performance on the scale according to the gender.
Keywords: Building scale, networking sites, digital citizenship.

بناء مقياس لقيم المواطنة الرقمية لدى مستخدمي مو اقع التواصل الاجتماعي

مريم القحطاني
مدرسة، وزارة التربية والتعليم، الكويت.

ملخّص
هدفت هذه الدراسة إلى بناء مقياس للمواطنة الرقمية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وتكون مجتمع الدراسة من (3.10) مليون مستخدم فعال داخل دولة الكويت منهم (29%) من الاناث و (71%)من الذكور، وتكونت عينتها من (12356) مستخدم من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي المتمثلة بـ (توتير، انستغرام، سناب شات)وقد اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى مقياس المواطنة الرقمية الذي اشتمل في صورته النهائية على (56) فقرة توزعت على (6) أبعاد هي: (الوصول /النفاذ الرقمي، التجارة الرقمية، اللياقة الرقمية /الإتيكيت الرقمي، الأمن الرقمي /الحماية الذاتية، الحقوق والمسؤوليات الرقمية، مجال الصحة والسلامة الرقمية) وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الاتية: • يتمتع المقاس بدلالات صدق مقبولة تم التحقق منها بثلاث طرق هي: صدق المحتوى، صدق المحكمين، والصدق العاملي، والاتساق الداخلي. • يتمتع المقياس بدلالات ثبات مقبولة تم التحقق منها بثلاث طرق هي: طريقة الإعادة، والطريقة النصفية، والاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا. •أظهرت النتائج المتعلقة بمعايير أداء مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إلى أنه لا توجد فروقات بمستويات الأداء على المقياس وفقًا لمتغير الجنس، كما تم التعبير عن معايير الأداء من خلال المئينيات والعلامات التائية.
الكلمات الدالة :بناء مقياس، المواطنة الرقمية، التواصل الاجتماعي.

المقدمة

لقد شهدت السنوات الأخيرة ثورة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وخصوصًا بمجال مواقع التواصل الاجتماعي، فأصبحت عملية التواصل أكثر سهولة واوسع نطاقًا لا سيما بوجود شبكات التواصل الاجتماعي التي تعمل على اتاحة الفرصة للتواصل بين أفراد العالم من خلال الفضاء المعلوماتي وهي تضم في رحابها ملايين البشر، ويتم خلال شبكات التواصل الاجتماعي مشاركة الاهتمامات وتكوين الصداقات وعقد الصفقات وغيرها من أوجه التفاعل، ولقد رافق هذه الثورة تغير في قدرات الأفراد في التعامل مع هذه التكنولوجيا من حيث السهولة واليسر والسرعة في عمليات الاتصال والتواصل والوصول إلى مصادر المعلومات.

ومما لا شك في أن الثورة بمجال مواقع التواصل الاجتماعي نتج عنها سلوكات لدى مرتادي هذه المواقع تباينت بين الإيجابية إذا ما استغلت على الوجه الأمثل، والسلبية إذا تمرد مستخدموها على القواعد الأخلاقية والضوابط القانونية التي تنظم شؤون الحياة الإنسانية، والفارق بينهما يتمثل بكيفية استخدام الفرد لها، لذا فإن منصات التواصل الاجتماعي تستحق الاهتمام بها ودراستها من جميع جوانبها التقنية والتربوية والنفسية وكذلك الاهتمام ببناء الأدوات المقننة التي يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن مدى تأثيرها على الفرد والمجتمع. وخصوصًا في ظل التزايد المستمر لاستخدام مثل هذه المواقع حيث كشف موقع "مجلة محرك البحث" حجم النمو في قطاع وسائل التواصل الاجتماعي، ونشرت في تقرير (Jan 2015) إلى أن عدد مشتركي الإنترنت حول العالم بلغ (3.010 بليون) مشترك، أي ما نسبته (42%) من عدد سكان العالم، منهم (2.078 بليون) مشترك في مواقع التواصل الاجتماعي، أي (29%) من العدد الإجمالي لسكان العالم، وبين التقرير ذاته أن عدد الساعات التي يقضيها الفرد على الانترنت بشكل يومي تراوحت بين (2.7 ساعة) باستخدام الأجهزة المحمولة الذكية وبين (4.4 ساعة) باستخدام الكمبيوتر المكتبي أو المحمول (القايد، 2014)، الأمر الذي يشير إلى وجوب الجدية من كافة الجهات المسؤولة في اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية قيم المواطنة الرقمية لدى مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي.

فإذا كنا سابقًا نستطيع معرفة اهتمامات ممن يقعون تحت مسؤولياتنا ومراقبة علاقاتهم بالآخرين، فقد أصبحنا جميعًا كمرتادي لمواقع التواصل الاجتماعي نتواصل مع مجهولين رقميين قد يشكلون خطرًا حقيقيًا علينا، وأصبح من شبه المستحيل في هذا المجتمع الرقمي السيطرة على آلية استخدام التكنولوجيا.

وعلى الرغم من إدراك بعض الدول للجوانب السلبية لاستخدامات مواقع التواصل الاجتماعي وما قامت به مؤخرًا من سن التشريعات القانونية الصارمة التي تم فرضها لغايات التصدي لمشكلة الاستخدام السلبي لسلوك الأفراد في أثناء التعامل مع التكنولوجيا إلا أن تأثير تلك السياسات يبدو محدودا في السلوك المسؤول في أثناء التعامل مع التكنولوجيا، وإن التصدي الحقيقي لتلك المشكلات يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى الوعي لدى مرتادي هذه المواقع ومدى المعرفة بالضوابط التي تسمح لهم فهم الكيفية الملائمة لاستخدام التكنولوجيا، وبالتالي ينبغي على الحكومات أن تضمن هذه البيئة الافتراضية بتفاعلاتها المختلفة وتعزز من قيم المواطنة الرقمية لدى مرتادي مثل هذه المواقع (Ribble,2011).

مشكلة الدراسة واسئلتها:

في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده هذا العصر وما رافقه من تقنيات وتطبيقات التواصل الاجتماعي العالمية، لم يعد بمقدور الأفراد البقاء في معزل عنها فهي مرتبطة بحياتهم العلمية والاجتماعية على حد سواء، كما يلاحظ في الاونة الاخيرة الاقبال الشديد على استخدام هذه التقنيات الحديثة حيث وصلت نسبة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي (29%) من العدد الإجمالي لسكان العالم، وهو ما أكده موقع "مجلة محرك البحث" في تقريرها السنوي، كما بينت في التقرير ذاته بأن عدد الساعات التي يقضيها الفرد على الإنترنت بشكل يومي تراوحت بين (2.7 ساعة) باستخدام الأجهزة المحمولة الذكية وبين (4.4 ساعة) باستخدام الكمبيوتر المكتبي أو المحمول، وإن مثل هذا الحجم من الاستخدام وما يرافقه من سلوكات سلبية يتطلب من الجميع الالتزام بضوابط المواطنة الرقمية، وإن التصدي الحقيقي لتلك المشكلات الناجمة عن سوء استخدام التكنولوجيا يعتمد بالدرجة الأولى على وجود أدوات قياس حقيقية وموثقة، يمكن الاعتماد عليه في تشخيص مستويات المواطنة الرقمية لدى مرتادي هذه المواقع وتحديد مواقع الخلل لتوجية البرامج التوعوية إليها وذلك لضمان بقاء مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي على وعي بمشاركاتهم في العالم الافتراضي، وتفاعلاتها المختلفة، وعلى حد علم الباحثة بعدم توافر مقياس لقيم المواطنة الرقمية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في البيئة العربية فقدت سعت الدراسة الحالية إلى بناء مقياس لقيم المواطنة الرقمية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي يشتمل على قيم المواطنة الرقمية والمتمثلة (بالوصول /النفاذ الرقمي، التجارة الرقمية، الحقوق والمسؤوليات الرقمية، اللياقة الرقمية/ الإتيكيت الرقمي، الأمن الرقمي/ الحماية الذاتية، الصحة والسلامة الرقمية) التي تم تحديد نطاقها من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وان بناء مقياس يتمتع بقدر من الموثوقية ويعتمد عليه في الكشف عن توافر قيم المواطنة الرقمية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي لا يتم إلا من خلال التحقق من مؤشرات صدقه وثباته وتحديد معايير الأداء عليه، وعلى وجه التحديد فقد سعت البحث الحالي للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما دلالات صدق المقياس معبرًا عنها بدلالة الصدق العاملي والاتساق الداخلي؟
2. ما دلالات ثبات المقياس معبرًا عنها بطريقة الإعادة، والطريقة النصفية ومعادلة كرونباخ إلفا؟
3. ما معايير أداء الأفراد على المقياس معبرًا عنها بالرتب المئينية والعلامات المعيارية التائية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى بناء مقياس لقيم المواطنة الرقمية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من خلال:

- الكشف عن دلالات صدق المقياس معبرًا عنها بدلالة الصدق العاملي والاتساق الداخلي.
- الكشف دلالات ثبات المقياس معبرًا عنها بطريقة الإعادة، والطريقة النصفية ومعادلة كرونباخ إلفا.
- الكشف عن معايير أداء الأفراد على المقياس معبرًا عنها بالرتب المئينية والعلامات المعيارية التائية.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية البحث من أهمية مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبح لها دور فاعل خارج عن النمطية الاجتماعية في بناء العلاقات وتكوينها، فلم يعد يقتصر دورها على مشاركة الأحداث الاجتماعية والافكار الفردية، بل وصل إلى مستوى أبعد من ذلك فأصبحت أحد أدوات صناعة الأحداث وتناقل الأخبار وصناعتها، ووسيلة للتسوق وعقد الصفقات، وبالرغم من هذه المميزات إلا أنه تم استخدامها على مستويات تهدد قيم المواطنة الرقمية وتشكل خطرًا على مرتاديها. وعلى وجه التحديد تكمن أهمية هذه الدراسة الحالية بما يلي:

- تعد الدراسة الأولى على المستوى المحلي - في حدود علم الباحثة– لبناء مقياس لقياس المواطنة الرقمية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ليكون رائدًا للمهتمين في دراسة هذا الموضوع.
- تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي نشهد فيه تزايدًا ملحوظًا في أعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في ظل غياب الضوابط الاجتماعية والأخلاقية لطريقة استخدام مثل هذه المواقع.
- تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يقدمه المقياس عند تطبيقه من معلومات عن مستويات المواطنة الرقمية، وما يترتب على تلك المعلومات من رؤى مستقبلية قد تسهم في تعزيز الوعي بالمواطنة الرقمية والاستجابة لمواكبة النداءات العالمية بإدماج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية.
- تعد هذه الدراسة رافدًا إلى المكتبة الكويتية والعربية بما تقدمه من افادة نظرية، ومفاهيم دالة في قيم المواطنة الرقمية.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

- **المواطنة الرقمية:** يعرفها (Edmonton,2012) بأنها تفاعل الفرد مع غيره باستخدام الأدوات والمصادر الرقمية مثل الحاسوب، وشبكة المعلومات كوسيط للاتصال مع الآخرين باستخدام العديد من الوسائل أو الصور مثل البريد الإلكتروني والمدونات والمواقع ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي. وتعرفها الباحثة تفاعل الأفراد مع أشخاص افتراضيون على منصات مواقع التواصل الاجتماعي (توتير، انستغرام، سناب شات)، وتقاس من خلال الاستجابة على مقياس المواطنة الرقمية الذي اعدته الباحثة لذلك الغرض.
- **المقياس**: أداة ملائمة لجمع البيانات والمعلومات والحقائق ذات الصلة الوثيقة بموضع معين، من خلال استمارة تتضمن عددًا من الفقرات أو الجمل الخبرية. (مثيرات) يطلب من عينة من المفحوصين الإجابة عليها (الطراونه، صبري،2010).

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على ما يلي:

- اقتصرت عينة الدراسة على مجموعة من مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي بدولة الكويت خلال العام 2020/2019.
- اقتصرت هذه الدراسة على مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخدام بدولة الكويت والمتمثلة بـ(توتير، انستغرام، سناب شات).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

-الإطار النظري:

مفهوم المواطنة الرقمية:

وقدد تعددت تعريفات المواطنة الرقمية، فيعرفها (Edmonton,2012) بأنها تفاعل الفرد مع غيره باستخدام الأدوات والمصادر الرقمية مثل الحاسوب، وشبكة المعلومات كوسيط للاتصال مع الآخرين باستخدام العديد من الوسائل أو الصور مثل البريد الالكتروني والمدونات والمواقع ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي.

كما تعرف أنها أعداد الأفراد لاستخدام تكنولوجيا الحاسوب بطريقة فعالة ومناسبة من خلال تنمية المعارف ببرامج معالجة النصوص والجداول

الإلكترونية وبرامج العروض التقديمية وبرمجيات الاتصال المختلفة، وغرس مفهوم المواطنة الرقمية الصحيح، وكيفية استخدام هذه التقنيات بطريقة مناسبة (Indian Department of education, 2013).

في حين يرى (Mossberger, K. 2009) بأن المواطنة الرقمية تمثل مفهوم متعدد الابعاد يشتمل على أربعة أبعاد متمايزة يعرضها في الشكل (1):

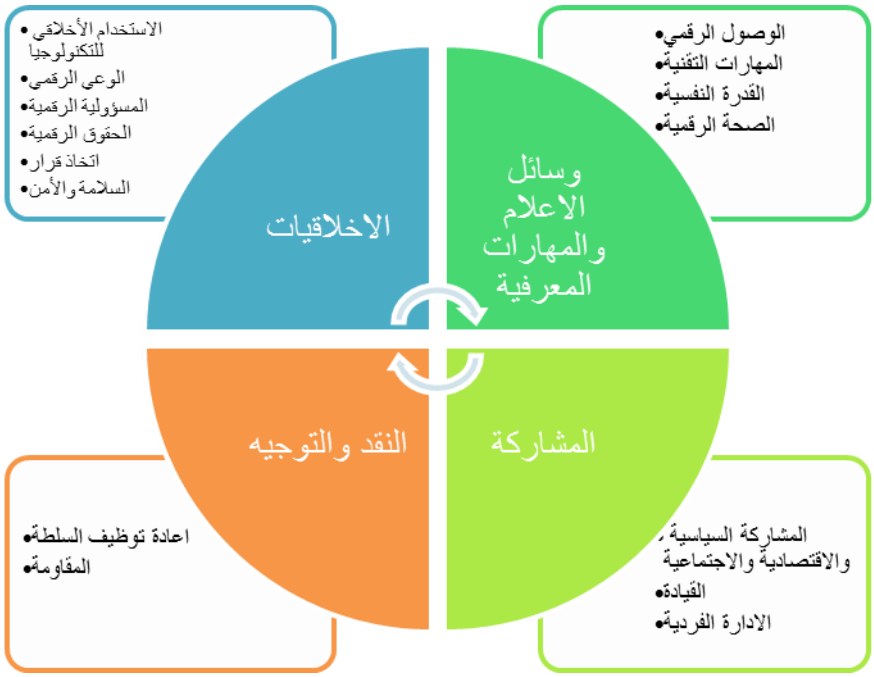

الشكل (1): الإطار المفاهيمي للمواطنة الرقمية

ومن استعراض تعريفات المواطنة الرقمية تبرز خصائص هذا المفهوم الذي يتطلب من مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي بأن يكونوا على معرفة بالعالم الرقمي ومكوناته، إضافة إلى امتلاك المهارات والممارسات الفعالة في استخدامات العالم الرقمي بأشكاله المختلفة، وإن الالتزام بالقواعد الاخلاقية تجعل السلوك التكنولوجي للشخص يتسم بالمقبولية الاجتماعية في التفاعل مع الاخرين.

مجالات المواطنة الرقمية:

لفهم المواطنة الرقمية وقضايا استخدام التكنولوجيا، فقد حددت منظمة (ISTE): (International Society for Technology in Education) تسعة مجالات عامة تشكل المواطنة الرقمية كما يعرضها (القايد، 2014) وهي على النحو الآتي:

- مجال الوصول (النفاذ) الرقمي: (Digital Access) ويعبر هذا المجال عن المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع فالمواطنة الرقمية تعمل على تكافؤ الفرص أمام جميع الأفراد في ما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها، وكذلك توفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني، ونبذ مبدأ الإقصاء الإلكتروني الذي يحول دون تحقيق النمو والازدهار، وتقليص الفارق الرقمي (الفجوة بين أولئك الذين يستطيعون الوصول إلى أشكال التكنولوجيا المختلفة واستخدامها وبين أولئك الذين لا تتوافر لديهم تلك الفرصة).
- مجال التجارة الرقمية: (Digital Commerce) ويمثل بيع البضائع وشراؤها إلكترونيًا: إن القسم الأكبر من اقتصاد السوق اليوم يتم عن طريق التكنولوجيا وقنواتها المختلفة، والمواطنة الرقمية تثقف الفرد بالقضايا المتعلقة بهذه العملية من حيث القوانين واللوائح المتعلقة باستخدام التكنولوجيا، ولا سيما الأمن والأمان أو تلك المتعلقة بقوانين الدولة. وعلى الرغم من مزايا التجارة الإلكترونية العديدة لا من أخذ الحيطة والحذر لمن يريد أن يشتري أو يبيع إلكترونيًا.
- مجال الاتصالات الرقمية: (Digital Communication) ويمثل التبادل الإلكتروني للمعلومات: من أبرز تطورات التكنولوجيا الحديثة التطور في مجال الاتصالات بجميع أشكالها وتقنياتها؛ إذ بفضلها تحول العالم إلى قرية صغيرة، وأصبحت الفرصة متاحة أمام الجميع للاتصال والتعاون مع أي فرد آخر في أي بقعة من العالم وفي أي وقت. وفي هذا السياق تهتم المواطنة الرقمية بأن يمتلك الفرد القدرة على اتخاذ القرار السليم

أمام العديد من خيارات الاتصالات الرقمية المتاحة وأن يكون على وعي بكيفية استخدامها.

- مجال محو الأمية الرقمية : (Digital Literacy) عملية تعليم وتعلم التكنولوجيا واستخدام أدواتها: لقد أصبح مقياس الأمية حديثًا مرتبطًا بقدرة الفرد على استخدام التكنولوجيا، لذا فإن المساهمة في محو الأمية الرقمية هي مسؤولية فردية وجماعية، فلا بد من أن تتضافر الجهود من أجل توفير فرص التعلم والتعليم والتدريب لاستخدام التكنولوجيا وأدواتها المختلفة بالشكل الأمثل والإفادة منها. ولأن التكنولوجيا شقت طريقها إلى جميع مجالات الفرد الحياتية، فأن المواطنة الرقمية تقوم على تثقيف الأفراد وتعليمهم رقميا لما يحتاجونه من التكنولوجيا، واستخدامها بالشكل المناسب والإفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وكذلك إكساب مهارات محو الأمية المعلوماتية.
- مجال اللياقة الرقمية (الإتيكيت الرقمي): (Digital Etiquette -Netiquette) المعايير الرقمية للسلوك والإجراءات: كلنا يحرص على أن نكون على قدر من اللياقة عندما نتعامل مع الآخرين وجاهيًا، والبعض يحتاج إلى تدريب لاكتساب تلك المهارة لأنها تخضع إلى معايير وإجراءات، ويجب إن ينطبق الأمر نفسه عندما نتعامل مع الغير رقميًا، فالمواطن الرقمي صاحب "إتيكيت" جيد وجاهيًا أو رقميًا. تهتم المواطنة الرقمية بنشر "ثقافة الإتيكيت" الرقمي بين الأفراد وتدريبهم ليكونوا مسؤولين في ظل مجتمع رقمي جديد، ليتصرفوا بتحضر، مراعين القيم والمبادئ ومعايير السلوك الحسن.
- القوانين الرقمية: (Digital Law) المسؤولية الاجتماعية على الأعمال والأفعال: هي تلك القوانين في المجتمع الرقمي التي تعالج مسألة الأخلاقيات الرقمية، لفضح ومعاقبة الاستخدام غير الأخلاقي للتكنولوجيا أو ما يسمى الجرائم الرقمية أو الإلكترونية الرقمية، لحماية حقوق الفرد وتحقيق الأمن والأمان له رقميًا، حيث توجد قوانين عدة سنها المجتمع الرقمي لا بد من الانتباه لها، وكل مخالف يقع تحت طائلة هذه القوانين، مثل اختراق معلومات الآخرين أو سرقة بياناتهم أو نشر الفيروسات... وغيرها من الجرائم الإلكترونية. القانون الرقمي يعالج أربع قضايا أساسية: (حقوق التأليف والنشر، والخصوصية، والقضايا الأخلاقية، والقرصنة)، والمواطن الرقمي يحترم القوانين الرقمية وينشرها ويشجع غيره للالتزام بها.
- مجال الحقوق والمسؤوليات الرقمية: (Digital Rights & Responsibilities) الحريات التي يتمتع بها الجميع في العالم الرقمي: كما أن الدولة حددت لمواطنيها حقوقهم في دستورها، فإن المواطن الرقمي أيضًا يتمتع بحزمة من الحقوق مثل الخصوصية وحرية التعبير وغيرها، ولا بد من فهم هذه الحقوق بالشكل الصحيح في ظل العالم الرقمي. ومع هذه الحقوق تأتي الواجبات والمسؤوليات، فهما وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان.
- مجال الصحة والسلامة الرقمية: (Digital Health & Wellness) الصحة النفسية والبدنية في عالم التكنولوجيا الرقمية: يرافق استخدام التكنولوجيا بشكل غير سليم مشاكل بدنية ونفسية تؤثر في الفرد، وهذا أدى إلى ظهور علم الإرجونوميكس (Ergonomics) أو هندسة العوامل البشرية، الذي يعنى بالملائمة الفيزيائية والنفسية بين الآلات بأشكالها والبشر الذين يتعاملون معها ويستخدمونها. المواطنة الرقمية تهتم بنشر الوعي والثقافة حول الاستخدام الصحي والسليم للتكنولوجيا، وتطبيق معايير (الإرجونوميكس).
- مجال الأمن الرقمي (الحماية الذاتية): ((Digital Security (self-protection) إجراءات ضمان الوقاية والحماية الرقمية: لا يخلو أي مجتمع من أشخاص يمارسون أعمالًا مخالفة للقانون مثل السرقة والتشويه، وكذلك المجتمع الرقمي، لذا لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة بهذا الخصوص لضمان الوقاية والحماية والأمان للأفراد. فكما نضع الأقفال على أبواب بيوتنا، وأجهزة الإنذار في منازلنا لتوفير مستوى معين من الحماية، لا بد من تطبيق إجراءات مشابهة في المجتمع الرقمي، مثل عمل نسخ احتياطية من البيانات، وتثبيت برامج مكافحة للفيروسات والاختراق وغيرها من الإجراءات في العالم الرقمي، فالمواطن الرقمي المسؤول لا بد له من أن يتخذ الاحتياطات الأمنية لحماية بياناته وخصوصيته من أي غزو خارجي.

الدراسات السابقة

لقد سعت العديد من الدراسات لتبني تصور يلائم التحولات المتسارعة على المستوى التكنولوجي عبر التأسيس لمقاربة تربوية تتوكأ على الطفرة الرقمية، بحثا عن تأهيل المؤسسات التعليمية بما يواكب التطورات الحاصلة. فقد جاءت بعض الدراسات لتحديد مفهوم المواطنة الرقمية مثل دراسة (شعبان، والدمرداش، 2014) التي سعت إلى تحديد مفهوم المواطنة الرقمية وآلية تضمين معايير التربية على المواطنة الرقمية في المناهج المدرسية وبينت الدراسة أيضا أن مفهوم التربية على المواطنة الرقمية يشتمل على مرحلة الوعي، مرحلة الممارسة الموجهة، ومرحلة النمذجة وإعطاء المثل والقدوة، ومرحلة التغذية الراجعة وتحليل السلوك.

وفي السياق ذاته فقد أجرى سيمسك وسيمسك (Simsek & Simsek, 2013) دراسة هدفت إلى بيان مهارات المواطنة الرقمية الجديدة في تركيا، ومناقشتها قياسًا بالممارسات الحالية للمواطنة الرقمية؛ حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين المهارات التكنولوجية الحديثة ومفهوم المواطنة الرقمية ودورها في تطبيق مفهوم الديمقراطية الرقمية، وأشارت إلى التدفق الحالي للمعلومات وزيادة المحتوى العلمي في شتى المجالات من خلال التكنولوجيا الجديدة تتناسب مع متطلبات وممارسات المواطنة الصالحة، لا سيما في ظل حاجة الناس لمعلومات موثوقة وذات مصداقية؛ من أجل مساعدتهم في اتخاذ قرارات نابعة من قناعة ذاتية، وتأثير المهارات الجديدة المرتبطة بالمواطنة الرقمية بعدة عوامل، وهي: المشاركة عبر الإنترنت،

وحقوق المواطن، والقدرات التكنولوجية، والإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، والقيم والمبادئ، وظهور ما يعرف بالهوية الرقمية.

في حين انصب اهتمام البعض من الدراسات على الكشف عن واقع المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية مثل الدراسة التي قامت بها (الطوالبة، 2017) وهي دراسة تحليلية لواقع المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية والمام معلمي تلك الكتب بها حيث طبقت الدارسة على (43) معلما ومعلمة من معلمي التربية الوطنية في اربد معتمد على المقابلات وتحليل المحتوى في جمع بيانات الدراسة وقد بينت النتائج خلو جميع الكتب من استخدام مفهوم المواطنة الرقمية، في حين تضمنت (56) مفهومًا ورد منها (36) في كتاب الصف الثامن وحده، كما أشارت النتائج إلى تدني معرفة معلمي التربية الوطنية بشكل كبير في محاور المواطنة الرقمية.

وفي السياق ذاته فقد أجرى (الشمري، 2016) دراسة هدفت إلى الكشف عن مدى توافر قيم المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسوب وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة والثانوية وسبل تعزيزها. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي الحاسوب وتقنية المعلومات بمحافظة حفر الباطن، حيث تمت مقابلة (86) معلمًا ومعلمة في مدارسهم لتعبئة الاستبانة والإجابة عن الاستبانة المفتوحة، وقد أظهرت نتائجها توافر قيم المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسوب وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة والثانوية بدرجة كبيرة وأن سبل تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسوب وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة والثانوية كانت بدرجة كبيرة جدًا، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروقات تعزى لمتغير الجنس.

كما قام المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي في مصر (2015) بدراسة هدفت إلى تقويم مهارات وقيم المواطنة الرقمية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي. وأعد فريق الدراسة مقياسًا لتقويم المهارات والقيم المتمثلة في: حقوق الإنسان، والمسؤولية الاجتماعية، ومحو الأمية الرقمية، والانتماء، والتجارة الرقمية، والاتصال الرقمي، وقبول الآخر، واتخاذ القرار، والمواطنة الرقمية أو الرقمنة، لدى طلبة الصف الثاني الإعدادي، وتم إعداد استمارة استطلاع آراء القائمين على تعليمهم حول مستوى توافر هذه المهارات وقيم المواطنة الرقمية، ودور الممارسات التعليمية في تنميتها. وتم تطبيق مقياس المواطنة على (1496) تلميذًا، واستطلاع آراء (392) من القائمين على تعليمهم في (49) مدرسة إعدادية وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن مهارات وقيم المواطنة تتوافر بشكل عام بنسبة (85 %) لدى الطلبة. ويمتلك الطلبة مهارة اتخاذ القرار بنسبة (98 %) ومحو الأمية الرقمية بنسبة (91 %) وقيمة الانتماء بنسبة (86 %) ويمتلكون مهارات الاتصال الرقمي بنسبة (85 %) ولديهم مسؤولية اجتماعية بنسبة (84 %) ويعرفون حقوق الإنسان بنسبة (83 %) كما يتقبلون الآخر بنسبة (83 %) وتتوافر المواطنة الرقمية لديهم بنسبة (76 %) في حين تتوافر قيمة التجارة الرقمية لديهم بنسبة(73%) .

كما أجرت هولاند سورث وآخرون (Holland Sworth,2011) دراسة هدفت إلى تقييم المواطنة الرقمية في مراحل التعليم العام، وتمكين المعلمين من مساعدة الطلبة في كيفية استخدام المواطنة الرقمية الصالحة، وقد شملت الدراسة جميع الخبراء والأطراف المعنية بمجال المواطنة الرقمية؛ حيث طرح (10) أسئلة تدور حول المواطنة الرقمية من خلال الموقع الإلكتروني بقصد الإجابة عن إذا ما كان المعلمون والإداريون في مواقعهم يملكون الوعي الكافي حول كل ما يتعلق بالمواطنة الرقمية. وقد أشارت النتائج إلى أن (9.49 %) من الخبراء يعتقدون بأن المعلمين يملكون الوعي اللازم حول المواطنة الرقمية، الذي يؤهلهم للقيام بمتطلبات المهنة بشكل جيد، وأن (2.8 %) يعتقد بأنهم مدركون تمامًا لهذه القضية، وما يرافقها من سلبيات وإيجابيات، وأن (35%) منهم يعتقد بأن المعلمين لا يملكون الوعي الكافي بما يخص المواطنة الرقمية، و (7 %) منهم أكد بأنه لا يمتلك الوعي الكافي حول المواطنة الرقمية. وبينت الدراسة أن الإداريين والمسؤولين أكثر وعيًا من المعلمين، وأن عدد الإداريين المهتمين بفوائد ومخاطر المواطنة الرقمية يفوق عدد المعلمين المهتمين بالمجال نفسه، حيث أشار (55 %) منهم إلى أن الإداريين يملكون الوعي اللازم بما يتعلق بالمواطنة الرقمية.

وفي ضوء ما تناولته الدراسات السابقة، أصبح التعامل مع المواطنة الرقمية بمحاورها المختلفة، مطلبًا حيويًا، ومحورًا أساسيًا ليس فقط في إطار المناهج الدراسية فقط وإنما في الكشف عن سلوك مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي، وإن وجود أدوات القياس المقننة والموثوقة يساهم في الوقوف الفعلي على واقع المواطنة الرقمية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ويعالج كثيرًا من القضايا والظواهر الحرجة والغريبة والخطرة على المجتمعات بشكل عام، وخصوصًا في ظل تزايد نسب الجرائم الإلكترونية والقضايا الأخلاقية الناجمة عن سوء الاستخدام لمواقع التواصل الاجتماعي، وإن مثل هذه الدراسات قد ساعدت الباحث في الاحاطة بمجالات قيم المواطنة الرقمية الواجب توافرها لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي ساهم في بناء المقياس الحالي الذي يعد الأول من نوعه في البيئة العربية الذي قد يشكل رافدًا إلى المكتبة الكويتية والعربية بما يقدمه من افادة نظرية، ومفاهيم دالة في قيم المواطنة الرقمية.

الطريقة والاجراءات

منهجية الدراسة:

تم استخدام منهجية البحث الوصفي التحليلي حيث تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية ذات الصلة بموضوع الدراسة؛ لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها موضوع المواطنة الرقمية، والوقوف على أهم الدراسات التي شكلت رافدًا حيويًا

للدراسة وما تتضمنه من محاور وأبعاد، كما تم إجراء المسح الاستطلاعي، وتحليل البيانات كافة التي تم الحصول عليها من خلال اداة الدراسة، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لذلك.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي والمتمثلة بـ (توتير، انستغرام، سناب شات) خلال العام 2019/ 2020، والبالغ عددهم (3.10) مليون مستخدم فعال داخل دولة الكويت منهم (29%) من الإناث و(71%) من الذكور، وذلك بحسب تقرير شركة هوتسويت (Hootsuite) المتخصصة بشبكات مواقع التواصل الاجتماعي.

عينة الدراسة:

بعد أن تم تصميم المقياس بصورة الكترونية باستخدام (Survey Monkey) وتوزيع رابط الاستبيان إلكترونيًا من خلال إعلان ممول على كل من مواقع التواصل الاجتماعي المستهدفة والمتمثلة بـ (توتير، انستغرام، سناب شات)، وذلك لضمان استجابة المستخدمين الفعليين لهذه المواقع وضمان وصول أداة الدراسة لأكبر شريحة ممكنة من المستخدمين، ولقد استهدف المقياس من خلال الإعلان الممول عينة مؤلفة من (20000) مستخدم فعّال منهم (8600) يستخدمون تويتر و(6400)يستخدمون الانستغرام، (5000) يستخدمون السناب شات. ولقد حرصت الباحثة على تضمين المقياس على كافة التعليمات المطلوبة، والتاكيد على الجدية في الاستجابة من قبل المستخدمين وبعد انتهاء مدة عرض المقياس من خلال الرابط الإلكتروني التي استمرت مدة أسبوع تم حصر الاستجابات على المقياس التي بلغت (13128) منها (12356) مكتملة ويمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل وبذلك شكلت نسبة البيانات المسترجعة والقابلة للتحليل (62%) من العدد الكلي. والجدول (1) يوضح توزيع افراد عينة الدراسة وفقًا لمتغيراتها.

الجدول (1) توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لمتغيراتها

موقع التواصل	الجنس		الكلي
	ذكور	اناث	
انستغرام	1896	2176	4072
توتير	2911	2002	4913
سناب شات	1953	1418	3371
الكلي	6760	5596	12356

أداة الدراسة:

أجرت الباحثة ببناء مقياس قيم المواطنة الرقمية اعتمادا على الاعتبارات الأساسية والمنطلقات النظرية في بناء المقاييس وهي على النحو الاتي:

- تم الاعتماد على نظرية التحليل التفاعلي في تحديد مفهوم المواطنة الرقمية والأبعاد التي يمكن أن تندرج تحت هذا المفهوم.
- تحليل مفهوم المواطنة الرقمية إلى ابعادها التي يمكن أن تمثل نطاق السلوك المراد قياسه وتحديد أوزان الأهمية النسبية لكل بعد في قياسه للمواطنة الرقمية، واعتماد هذه الأوزان في تحديد عدد فقرات المقياس في صورته النهائية، وفي هذا الصدد فقد أجرت الباحثة بعد تحديد نطاق سلوك السمة المراد قياسها إلى اشتقاق ستة ابعاد فرعية هي: (الوصول/ النفاذ الرقمي، التجارة الرقمية، الحقوق والمسؤوليات الرقمية، اللياقة الرقمية/ الإتيكيت الرقمي، الأمن الرقمي/ الحماية الذاتية، الصحة والسلامة الرقمية) وتحديدها اجرائيا، وبعد ذلك تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في هذا المجال وطلب منهم تحديد مدى ملائمة الأبعاد للمقياس وتعريفاتها وتحديد الأهمية النسبية لها وفق مقياس متدرج من خمسة مستويات تمثل فيها الدرجة (5) أكبر أهمية والدرجة (1) أقل أهمية واتفق جميع المحكمين على ان جميع الابعاد ملائمة لاعتمادها ضمن المقياس.
- إعداد فقرات المقياس بصورته الأولية: تم صياغة (59) فقرة توزعت على الأبعاد الستة وبواقع (9) فقرات لبعد الوصول/ النفاذ الرقمي، و(9) فقرات لبعد التجارة الرقمية، و(15) فقرة لبعد الحقوق والمسؤوليات الرقمية، و(10) فقرة لبعد اللياقة الرقمية/ الإتيكيت الرقمي، و(9) فقرات لبعد الأمن الرقمي/ الحماية الذاتية، و(7) فقرات لبعد الصحة والسلامة الرقمية، وإن الباحثة قامت بوضع هذا العدد من الفقرات تحوطًا لاستبعاد بعض الفقرات عند تحليلها منطقيا من قبل المحكمين أو من خلال التحليل الاحصائي للفقرات. كما تمت صياغة الفقرات صياغة تقريرية وأمام كل عبارة من عبارات المقياس خمسة بدائل متدرجة للإجابة هي: (دائما، غالبًا، احيانًا، نادرًا، ابدًا).
- صلاحية الفقرات (التحليل المنطقي):

للتحقق من الصدق المنطقي للفقرات فقد قامت الباحثة بعرضها على مجموعة المحكمين من أساتذة الجامعات من ذوي الخبرة والاختصاص

بمجال الإدارة التربوية، والقياس والتقويم، وطلب إليهم إبداء رأيهم في الفقرات الموضوعة من حيث مدى انتماء كل فقرة للبعد الذي تندرج تحته، ومن حيث الصياغة اللغوية، ووضوح الفقرات، وإضافة أو تعديل أو حذفّ ما يرونه مناسبًا، معتمدة الباحثة على المعيار المتمثل بنسبة اتفاق(80%) فما فوق لإبقاء الفقرة واقل من ذلك لحذفها أو تعديلها، وبناءً على مقترحات المحكمين عدلت صياغة بعض الفقرات وتم حذف (3) فقرات من فقرات المقياس.

- التحقق من وضوح وفهم فقرات المقياس وتعليماته:

من الضرورة في بناء المقاييس النفسية والتربوية التحقق من وضوح وفهم فقرات المقياس وتعليماته من قبل المستجيبين، ولهذه الغاية فقد طبق المقياس في صورته الأولية على عينة مكونة من (60) فردا من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، واتضح أن فقرات المقياس وتعليماته واضحة.

- تصحيح المقياس:

تكون المقياس في صورته النهائية من (56) فقرة تم تدريجها وفق تدريج ليكرت الخماسي حيث اعطيت لها عند التصحيح الدرجات التالية: (دائما: 5 درجات، غالبًا: 4 درجات، احيانًا: 3 درجات، نادرًا: درجتين، ابدًا: درجة واحدة) وبذلك يكون الحد الأدنى للدرجات على المقياس ككل (56) والحد الأعلى (280) وللابعاد فان حدود الدرجات وفقا للاتي: الوصول/ النفاذ الرقمي: (الحد الأدنى:8، الحد الأعلى:40)، التجارة الرقمية (الحد الأدنى:9، الحد الأعلى:45)، الحقوق والمسؤوليات الرقمية (الحد الأدنى:15، الحد الأعلى: 75)، اللياقة الرقمية (الحد الأدنى:9، الحد الأعلى: 45)، الأمن الرقمي (الحد الأدنى:9، الحد الأعلى: 45)، الصحة والسلامة الرقمية (الحد الأدنى:6، الحد الأعلى:30). ولتحديد درجات القطع الخاصة بمستوى المواطنة الرقمية تم الاعتماد على المعيار: (م ± ا ع) حيث (م: المتوسط الحسابي لعينة الدراسة)، (ع: الانحراف المعياري لعينة الدراسة) والجدول (2) يوضح درجات القطع على مستوى كل بعد والبعد الكلي للمقياس.

الجدول (2) درجات القطع على مستوى كل بعد والبعد الكلي للمقياس

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئات التصنيف لمستوى المواطنة الرقمية			
			متدني: أقل من	متوسط: من	إلى	مرتفع أعلى من
الوصول/ النفاذ الرقمي	26.1	6.12	19.98	19.98	32.22	32.22
التجارة الرقمية	31.12	7.1	24.02	24.02	38.22	38.22
الحقوق والمسؤوليات الرقمية	50.19	5.65	44.54	44.54	55.84	55.84
الإتيكيت الرقمي	31.18	4.96	26.22	26.22	36.14	36.14
الأمن الرقمي/ الحماية الذاتية	30.18	10.15	20.03	20.03	40.33	40.33
الصحة والسلامة الرقمية	21.19	5.77	15.42	15.42	26.96	26.96
الدرجة الكلية	189.96	13.14	176.82	176.82	203.1	203.1

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم إجراء المعالجات الإحصائية باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وعلى النحو الآتي:

- للتحقق من صدق المقياس تم اجراء التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis) بطريقة المكونات الرئيسة (Principle–Component Method)، ثم تدوير متعامد للمحاور (Orthogonal Rotation) بطريقة (Varimax)، كما تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي عن طريق اجراء معامل ارتباط بيرسون بين الفقرة والدرجة الكلية وكذلك ارتباط الفقرة مع البعد.
- للتحقق من ثبات المقياس تم استخدام معامل ارتباط بيرسون بين مرتي التطبيق، كما تم استخدام الطريقة النصفية وكذلك معادلة كرونباخ إلفا.
- لتحديد معايير الأداء على المقياس تم استخراج الرتب المئينية والعلامات المعيارية التائية، كما تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة للكشف عن وجود فروقات بمستوى الأداء وفقا لمتغير الجنس.

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نصه:

" ما دلالات صدق المقياس معبرًا عنها بدلالة الصدق العاملي والاتساق الداخلي؟". للإجابة عن هذا التساؤل تم إجراء ما يلي:

1. **الاتساق الداخلي:**

تم التحقق من تجانس المقياس داخليا باستخدام طريقة الاتساق الداخلي وهي إحدى طرق صدق التكوين (Construct Validity) حيث تم حساب معاملات الارتباط بين درجات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات المقياس ودرجاتهم الكلية على المقياس، وكذلك معامل ارتباط الفقرة مع البعد الذي تندرج تحته والجدول (3) يبين نتائج ذلك.

الجدول (3)معامل ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للمقياس والبعد الذي تندرج تحته

رقم الفقرة	الدرجة الكلية	مع البعد	رقم الفقرة	الدرجة الكلية	مع البعد	رقم الفقرة	الدرجة الكلية	مع البعد	رقم الفقرة	الدرجة الكلية	مع البعد
1	0.63*	0.78*	15	0.64*	0.67*	29	0.46*	0.53*	43	0.79*	0.74*
2	0.69*	0.66*	16	0.55*	0.79*	30	0.72*	0.61*	44	0.87*	0.73*
3	0.55*	0.51*	17	0.62*	0.53*	31	0.55*	0.49*	45	0.55*	0.69*
4	0.58*	0.55*	18	0.60*	0.74*	32	0.63*	0.55*	46	0.81*	0.60*
5	0.76*	0.60*	19	0.56*	0.69*	33	0.69*	0.83*	47	0.66*	0.51*
6	0.70*	0.70*	20	0.52*	0.60*	34	0.74*	0.73*	48	0.59*	0.55*
7	0.58*	0.58*	21	0.66*	0.58*	35	0.71*	0.51*	49	0.66*	0.70*
8	0.51*	0.61*	22	0.47*	0.67*	36	0.60*	0.59*	50	0.80*	0.81*
9	0.60*	0.66*	23	0.55*	0.51*	37	0.68*	0.66*	51	0.60*	0.55*
10	0.71*	0.74*	24	0.70*	0.65*	38	0.63*	0.79*	52	0.60*	0.62*
11	0.78*	0.71*	25	0.62*	0.74*	39	0.55*	0.87*	53	0.71*	0.60*
12	0.66*	0.50*	26	0.69*	0.55*	40	0.70*	0.61*	54	0.55*	0.53*
13	0.69*	0.56*	27	0.68*	0.61*	41	0.61*	0.70*	55	0.69*	0.77*
14	0.74*	0.82*	28	0.61*	0.50*	42	0.71*	0.79*	56	0.62*	*0.58

*دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يُظهر الجدول (3) أن جميع معاملات الارتباط لفقرات المقياس كانت دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وتراوحت ما بين (0.51- 0.87) وكلها تعد معاملات ارتباط مقبولة لهذا النوع من المقاييس (Mhernss ،1975).

2. **الصدق العاملي:**

قامت الباحثة بإجراءات تقدير الصدق العاملي للمقياس لتعرُّف واقع التركيب العاملي، وقد حرصت الباحثة قبل الشروع باستخدام التحليل العاملي على تقييم مدى ملائمة البيانات من حيث حجم العينة، وقوة الارتباط بين فقرات المقياس وهي على النحو الاتي:

- **حجم العينة**: تم تطبيق المقياس على عينة بلغت (12356) وهو عدد كاف لاستيفاء شرط العينة الخاص بالتحليل العاملي الذي يتطلب خمسة أفراد لكل بند من بنود المقياس كحد أدنى، ولكون المقياس بصورته الأولية اشتمل على (56) فقرة، فإن حجم العينة المناسبة المستخدم يعد ملائمًا لأجراء التحليل العاملي.
- **قوة الارتباط بين فقرات المقياس**: تم التحقق من ذلك من خلال فحص مصفوفة الارتباط، حيث تم العثور على معاملات ارتباط زادت عن القيمة (0.30) كما أكدت قيمة معامل (Kaiser-Meyer-Olkin :KMO) التي بلغت (0.919) وهي أعلى من (0.60) مما يدلل على ملائمة قوة الارتباط بين فقرات المقياس لإجراء التحليل العاملي.

ووفقًا لما سبق فقد قامت الباحثة باستخدام التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis) لاستجابات أفراد عينة الدراسة بطريقة المكونات الرئيسة (Principle–Component Method)، ثم تدوير متعامد للمحاور(Orthogonal Rotation) بطريقة (Varimax) لجميع العبارات المكونة للمقياس، وذلك بهدف توفير درجة أفضل من التفسير للبناء العاملي المستخلص قبل التدوير، وقد تم تحديد التحليل في ستة عوامل للكشف فيما إذا كانت عبارات المقياس الفرعية تتشبع حول تلك العوامل، وتم استخدم الجذر الكامن (Eigen Value) بحسب معيار كايزر(Kaiser) بحيث تزيد قيمة الجذر الكامن للعامل عن الواحد صحيح، وبعد اعتماد (0.30) كحد أدنى لمستوى دلالة تشبع العبارة بالعامل وفقًا لمعيار جيلفورد (Guilford)، والجداول (4) يوضح تشبع الفقرات والبناء العاملي المستخلص من التحليل.

الجدول (4) تشبع الفقرات على العوامل المستخلصة من المقياس

رقم الفقرة	تشبع الفقرات على العوامل					
	العامل الاول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس
1				0.40		
2				0.35		
3				0.30		
4				0.30		
5				0.31		
6				0.35		
7				0.34		
8				0.50		
9			0.46			
10			0.40			
11			0.49			
12			0.48			
13			0.35			
14			0.38			
15			0.34			
16			0.44			
17			0.31			
18	0.39					
19	0.36					
20	0.36					
21	0.30					
22	0.40					
23	0.37					
24	0.45					
25	0.32					
26	0.33					
27	0.45					
28	0.31					
29	0.43					
30	0.32					
31	0.35					
32	0.51					
33					0.43	
34					0.42	
35					0.30	
36					0.36	
37					0.43	
38					0.46	
39					0.42	
40					0.34	

رقم الفقرة	تشبع الفقرات على العوامل					
	العامل الاول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس
41					0.41	
42		0.37				
43		0.42				
44		0.46				
45		0.44				
46		0.40				
47		0.45				
48		0.30				
49		0.41				
50		0.46				
51						0.30
51						0.59
52						0.56
53						0.32
54						0.31
55						0.31
56						0.38

أظهرت البيانات الواردة بالجدول (4) بلوغ جميع فقرات المقياس دلالة التشبع بالعامل وفقًا لمعيار جيلفورد والبالغ (0.30 فما فوق)، ومن متابعة أرقام العبارات التي وصلت الحد المقبول للتشبع يظهر إن الفقرات من (18- 32) قد تشبعت على العامل الاول وعند استعراض هذه الفقرات نجد أنها تتعلق بالحقوق والمسؤوليات الرقمية، والفقرات من (42- 50) قد تشبعت على العمل الثاني وعند استعراضها نجد أنها تتعلق بالأمن الرقمي، في حين أن الفقرات من (9- 17) تشبعت على العامل الثالث وعند استعراضها نجد أنها تتعلق بالتجارة الرقمية، والفقرات من (1-8) قد تشبعت على العامل الرابع وعند استعراضها نجد أنها تتعلق بالنفاذ الرقمي وإمكانية الوصول، في حين أن الفقرات من (33- 41) قد تشبعت على العامل الرابع وعند استعراضها نجد أنها تتعلق بالإتكيت الرقمي، والفقرات (51- 56) قد تشبعت على العمل السادس وعند استعراض هذه الفقرات نجد أنها تتعلق بالصحة والسلامة الرقمية، وهذا الأمر يؤكد صدق البناء العاملي للمقياس والجدول (5) يوضح قيم الجذور الكامنة ونسب التباين المفسرة للعوامل المستخلصة بعد تدوير المحاور تدويرًا متعامدًا.

الجدول (5)قيم الجذور الكامنة ونسب التباين المفسرة للعوامل المستخلصة بعد تدوير المحاور تدويرًا متعامدًا

العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين المفسرة	نسبة التباين التراكمي المفسّر
الأول	19.794	17.614	17.614
الثاني	17.562	13.972	31.586
الثالث	8.097	7.012	38.598
الرابع	7.028	6.226	44.824
الخامس	6.546	5.872	50.696
السادس	3.134	2.692	53.388

يتضح من الجدول السابق، بأن العوامل الستة التي تم استخلاصها تزيد قيم جذورها الكامنة على الواحد صحيح، وتفسر ما مجموعة (53.388) من التباين الكلي في استجابة أفراد عينة الدراسة نحو المقياس، مما يشير إلى أن عبارات المقياس تتشبع على ستة عوامل تمثل أبعاد المقياس الستة وهذا يعد مؤشرا على صدق المقياس.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نصه:

" ما دلالات ثبات المقياس معبرًا عنها بطريقة الإعادة، والطريقة النصفية ومعادلة كرونباخ إلفا؟". للإجابة عن هذا التساؤل تم إجراء ما يلي:

- **حساب معاملات الثبات بطريقة الإعادة:** حيث تم تطبيق المقياس على عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ومن خارج عينة الدراسة ثم اعادة تطبيق المقياس بفاصل زمني مقداره أسبوعان من زمن التطبيق الأول. والجدول (6) يبين قيم معامل الثبات حسب كل بعد والبعد الكلي للمقياس:

الجدول (6) معاملات الثبات بطريقة الاعادة

البعد	النفاذ الرقمي	التجارة الرقمية	الحقوق والمسؤوليات	الإتيكيت الرقمي	الأمن الرقمي	الصحة والسلامة الرقمية	الكلي
معامل الثبات	0.83	0.87	0.90	0.88	0.91	0.82	0.89

تظهر البيانات أن معاملات الثبات بطريقة الإعادة قد تراوحت للأبعاد ما بين (0.82 – 0.91) وللمقياس ككل (0.89) وتعد هذه القيم مقبولة لمثل هذا النوع من المقاييس.

- **حساب معاملات الثبات بالطريقة النصفية:** حيث تم حساب معاملات الارتباط بين الدرجات على الفقرات الفردية والدرجات على الفقرات الزوجية في عينة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الذين طبق عليهم المقياس، والجدول (7) يبين قيم معاملات الثبات للمقياس باستخدام الطريقة النصفية.

الجدول (7) معاملات الثبات بالطريقة النصفية

البعد	النفاذ الرقمي	التجارة الرقمية	الحقوق والمسؤوليات	الإتيكيت الرقمي	الأمن الرقمي	الصحة والسلامة الرقمية	الكلي
معامل الثبات	0.86	0.89	0.85	0.88	0.90	0.81	0.88

تظهر البيانات أن معاملات الثبات بالطريقة النصفية قد تراوحت للأبعاد ما بين (0.81 – 0.90) وللمقياس ككل (0.88) وتعد هذه القيم مقبولة لمثل هذا النوع من المقاييس.

- **حساب معاملات الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا:** وذلك على مستوى كل بعد من أبعاد المقياس وكذلك البعد الكلي والجدول (8) يبين ذلك:

الجدول (8) معاملات الثبات بطريقة كرونباخ الفا

البعد	النفاذ الرقمي	التجارة الرقمية	الحقوق والمسؤوليات	الإتيكيت الرقمي	الأمن الرقمي	الصحة والسلامة الرقمية	الكلي
معامل الثبات	0.81	0.85	0.84	0.86	0.86	0.89	0.90

تظهر البيانات أن معاملات الثبات بطريقة كرونباخ إلفا قد تراوحت للأبعاد ما بين (0.81 – 0.89) وللمقياس ككل (0.90) وتعد هذه القيم مقبولة لمثل هذا النوع من المقاييس.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي نصه:

"ما معايير أداء الافراد على المقياس معبرًا عنها بالرتب المئينية والعلامات المعيارية التائية؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأداء أفراد عينة الدراسة على المقياس وفق لمتغير جنس المستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي (ذكور، إناث) كما تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة للكشف عن دلالة الفروق بين الجنسين، والجدول (9)يبين نتائج ذلك.

الجدول (9) اختبار (ت) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق في مستوى الأداء على المقياس وفقًا لمتغير الجنس

الأبعاد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة	مستوى الدلالة
الوصول/ النفاذ الرقمي	ذكور	24.13	12.9	-11.94	0.162
	إناث	28.48	9.8		
التجارة الرقمية	ذكور	28.17	7.66	-19.80	0.072
	اناث	34.68	10.13		
الحقوق والمسؤوليات الرقمية	ذكور	52.27	13.04	13.30	0.121
	إناث	47.68	4.67		
الإتيكيت الرقمي	ذكور	32.60	6.18	12.26	0.134
	إناث	29.46	8.02		
الأمن الرقمي/ الحماية الذاتية	ذكور	27.91	12.10	-12.50	0.132
	إناث	32.92	13.06		
الصحة والسلامة الرقمية	ذكور	22.11	4.56	4.46	0.654
	إناث	20.08	6.09		
الدرجة الكلية	ذكور	177.13	14.16	-23.43	0.067
	إناث	198.30	7.26		

يلاحظ من الجدول السابق عدم وجود أثر للجنس على قيم المواطنة الرقمية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وبناءًا على هذه النتيجة تم حساب الرتبة المئينية والعلامة المعيارية التائية لكل علامة خام على المقياس على المستوى الكلي للمستخدمين بغض النظر عن جنسهم، وتعد الرتب المئينية ذات فائدة كبيرة عندما يراد تبيان موقع فرد بالنسب لمجموعة معينة من الأفراد، وتم استخدام العلامات المعيارية للتخلص من القيم السالبة، والجدول (10) يبين نتائج ذلك.

الجدول (10) الرتبة المئينية والعلامات المعيارية التائية

العلامة الخام	الرتبة المئينية	العلامة التائية	العلامة الخام	الرتبة المئينية	العلامة التائية
224فأكثر	99.55	75.91	189	36.10	49.27
223	99.01	75.14	188	31.16	48.51
221	97.16	73.62	187	28.16	47.75
220	95.4	72.86	186	26.25	46.99
218	94.96	71.34	185	25.10	46.23
217	93.02	70.58	181	23.16	43.18
215	90.19	69.06	180	21.06	42.42
214	90.02	68.30	179	16.18	41.66
213	88.15	67.53	178	11.18	40.90
212	87.18	66.77	177	8.44	40.14
211	85.14	66.01	176	7.40	39.38
209	78.16	64.49	175	6.07	38.61
208	76.11	63.73	174	5.12	37.85
207	76.15	62.97	173	4.36	37.09
206	72.06	62.21	172	3.98	36.33
205	70.16	61.45	171	2.26	35.57
204	69.12	60.68	170	1.94	34.81

العلامة الخام	الرتبة المئينية	العلامة التائية	العلامة الخام	الرتبة المئينية	العلامة التائية
203	67.14	59.92	169	1.67	34.05
202	64.11	59.16	168	1.12	33.29
201	58.19	58.40	167	0.96	32.53
200	55.13	57.64	166	0.79	31.77
199	50.16	56.88	165	0.55	31.00
198	50.01	56.12	164	0.26	30.24
196	46.17	54.60	163	0.22	29.48
195	44.19	53.84	162	0.06	28.72
192	42.16	51.55	160	0.03	27.20
190	38.16	50.03	159فأقل	0.02	26.44

مناقشة النتائج :

مناقشة نتائج السؤال الأول: "ما دلالات صدق المقياس معبرًا عنها بدلالة الصدق العاملي والاتساق الداخلي؟".

أشارت النتائج المتعلقة بدلالة صدق مقياس قيم المواطنة الرقمية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إلى أن فقرات المقياس تتمتع بصدق محتوى جيد استنادًا إلى أراء المحكمين، وصدق بناء جيد من خلال ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية وبالبعد الذي تندرج تحته، إضافة إلى الصدق العاملي الذي دلل على صدق فقرات المقياس من خلال العوامل المستخلصة وتشبع الفقرات على تلك العوامل، وترى الباحثة أن السبب في ذلك هو التحليل الدقيق لقيم المواطنة الرقمية الخاصة بمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إضافة للمراجعة المكثفة والدقيقة للأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع مثل دراسة منظمة (IST: (International Society for Technology in Education)) التي حددت تسعة مجالات عامة تشكل المواطنة الرقمية تمت الإفادة منها في اشتقاق أبعاد المقياس الملائم لقيم المواطنة الرقمية لمرتادي مواقع التواصل الاجتماعي إضافة إلى دراسات أخرى مثل دراسة وفي السياق ذاته مثل دراسة سيمسك وسيمسك (2013) التي شكلت رافدًا في الاحاطة بجوانب أبعاد المقياس، كما أن المناقشة المباشرة التي نفذتها الباحثة مع ذوي الخبرة والاختصاص للوصول معهم إلى ما يسمى باجماع الخبراء على الأبعاد والفقرات الخاصة بقيم المواطنة الرقيمة لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي التي يجب توافرها، وبالتالي تكوّن لدى الباحثة تصور واضح عن قيم المواطنة الرقمية وهو ما ساعد في صياغة فقرات كل بُعد من أبعاد المواطنة الرقمية بصورة دقيقة وواضحة أدت إلى مثل هذه النتائج الجيدة لمؤشرات صدق المقياس.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: "ما دلالات ثبات المقياس معبرًا عنها بطريقة الإعادة، والطريقة النصفية ومعادلة كرونباخ إلفا؟".

أشارت النتائج المتعلقة بثبات المقياس إلى أن جميع معاملات الثبات جيدة ويمكن الاعتماد عليها وذلك على مستوى كل بعد والبعد الكلي للمقياس، ويمكن أن تكون هذه النتيجه معتمدة على الإجراءات التي اتبعتها الباحثة في الوصول لدلالات الصدق المرتفعة للمقياس التي تمت مناقشتها في السؤال الأول فكل اختبار صادق هو اختبار ثابت. كما يمكن أن تعود هذه النتيجة إلى مناسبة طول المقياس، وتباين عينة المستجيبين على فقرات المقياس، إضافة إلى اهتمام أفراد عينة الدراسة بالاستجابة على فقرات المقياس وخصوصًا أن المقياس تم تقديمه إلكترونيًا فالإجابة عليه تبدو مشوقة للمستجيب وبدون أن يبدو عليه الملل أو التعب. كما يمكن أن تعود هذه النتيجة إلى تحديد جوانب السمة المقاسة والمتمثلة بقيم المواطنة الرقمية لدى مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي بشكل دقيق من خلال المراجعة الحقيقية لمفهوم المواطنة الرقمية بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة في هذا الموضوع مثل دراسة المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي في مصر (2015)، (الشمري، 2016)

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "ما معايير أداء الافراد على المقياس معبرًا عنها بالرتب المئينية والعلامات المعيارية التائية؟".

أظهرت النتائج المتعلقة بمعايير أداء مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إلى أنه لا توجد فروقات بمستويات الأداء على المقياس وفقًا لمتغير الجنس (ذكور، إناث) الأمر الذي لا يستدعي استخراج معايير للذكور وأخرى للإناث بل تم استخراج معايير على المستوى الكلي لأفراد العينة وبغض النظر عن جنسهم، وقد تم التعبير عن معايير الأداء من خلال المئينيات والعلامات المعيارية التائية. وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أصبح متاح للجميع ولم يعد مرتبط بالذكور دون الإناث وإن هذه المواقع تلبي حاجات ورغبات الجميع بغض النظر عن جنسهم، فالاهتمام بالتواصل الاجتماعي والبقاء على تواصل مع العالم الخارجي هو محط اهتمام الذكور والإناث على حد سواء وهو ما يتفق مع دراسة (الشمري، 2016) .

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية فإن الباحثة توصي بما يلي:

- استخدام المقياس للأغراض المختلفة التي يمكن الإفادة منها، وإجراء دراسات مماثلة في تطبيقات تواصل اجتماعي أخرى مثل (Face Book).
- توظيف المقياس الحالي في الكشف عن مستويات المواطنة الرقمية لدى الأفراد.

المصادروالمراجع

شعبان، ص.، و الدمرداش، م. (2014). معايير المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج الدراسية، *المؤتمر السنوي السادس 2014، جمهورية مصر العربية، جامعة المنوفية*.

الشمري، ح. (2016). مدى توافر قيم المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة والثانوية في محافظة حفر الباطن، *رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية*.

الطراونه، ص.(2010). بناء مقياس لمقاومة الإغراء لطلبة الجامعات في إقليم جنوب الأردن، *مجلة جامعة دمشق*، 26(1+2)، 317-338.

الطوالبة، هـ. (2017). المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية – دراسة تحليلية، *المجلة الاردنية في العلوم التربوية*، 13(3)، 291- 308.

القايد، م. (2014). مفهوم المواطنة الرقمية، *المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني*. https://www.new-educ.com/

المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي. (2015). تقويم مهارات وقيم المواطنة لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، *وزارة التربية والتعليم المصرية، قسم البحوث التربوية*.

References

Edmonton Catholic Schools. (2012). *Digital Citzenship-Adminstrative Policy*.

Hollands worth, R.; Dowdy, L. & Donovan, J. (2011). Digital citizenship in K- 12: It takes a village. *Tech Trends*, 55(4), 37- 47.

Indian Department of Education. (2013). *Digital Citizenship*.

Mehrenss, W. A. & Lehmaan, I.J. (1975). *Measurement & Evaluation in Education & Psychology*. (2nd ed.). Holt Rinhert & Winston.

Mossberger, K. (2009). Toward digital citizenship: Addressing inequality in the information age. *Routledge handbook of Internet politics*, 173-185

Ribble, M. (2011). *Digital Citizenship in School*. (2nd ed.). Eugene, Oregon, Washington: International Society for Technology in Education.

Simsek, E. & Simsek, A. (2013). New Literacies for digital citizenship. *Contemporary Educational Technology*, 4(2), 126- 137.